مؤتمر "الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية فى الدول العربية"

مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات

البحر الميت - 6-7 فبراير (شباط) 2005

تقرير مختصر

المحور الأول

الخدمة المدنية والنزاهة

<u>النقاط التى أثيرت فى المناقشات:</u>

1. الحاجة إلى وضع التشريعات اللازمة للحد من الفساد وتحيد آليات مراقبة الحكومة والتأكيد على أن الدستور يتضمن ذلك.

2. تأهيل العاملين على مختلف مستوياتهم على المفاهيم والأساليب والنماذج المتطورة فى قطاع الخدمات العامة والعلاقة مع المواطنين على أسس الشفافية والمسائلة.

3. هناك حاجة ملحة للحوار والتداول وتوضيح النتائج ووضع خطط التطوير والإصلاح قبل البدء عشوائيا فى تطبيق أى إصلاح.

4. غياب مثل هذا الحوار يعرقل ويسيء إلى مسيرة التحديث والتطوير.

5. من الوجهة النظرية، هناك تأكيد على ضرورة الإصلاح والتطوير، ولكن المشكلة تكمن فى التنفيذ. وهنا يبرز السؤال حول الديموقراطية والنظام الديموقراطى "الغائب" والذى هو أساس عملية الإصلاح والتطوير والانفتاح.

6. هناك حاجة إلى التركيز على مفهوم "المواطنة" وعلى دور المواطن فى عملية التحديث والإصلاح.

7. هناك حاجة أيضا إلى الحوار البناء وتحديد دور الدولة "الجديد" فى الخدمة المدنية والتأكيد على النزاهة، بالإضافة إلى تحيد البيئة الملائمة لإحداث التغيير وتحيد نموذج الدولة العربية المتطورة.

8. لا يجب تضييع الفرصة المتاحة من خلال هذه المبادرة (الإدارة الرشيدة من أجل التنمية) ويمكن زيادة المحاور أثناء العمل على المحاور الست الأساسية.

9. يجب تسليط الضوء على الفساد فى كل صوره من قبل الأفراد وليس فقط من قبل المسئولين أو المؤسسات، والنظر فى الأساليب المؤدية إلى ظاهرة الفساد (الرواتب الضئيلة...) وعلاقة الفساد بالنظام السياسى الذى أوجد عدم التوازن الاجتماعى.

10. أهمية وجود وتفعيل القرار السياسى للإصلاح والانفتاح، فبدون هذا القرار لا يمكن أن يتم أى إصلاح.

11. ثقافة الفساد هى الثقافة السائدة، ويجب أن تعالج هذه الظاهرة وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

12. التركيز على الشفافية فى المعاملات الإدارية والهادفة إلى تحقيق السلم المدنى والاجتماعى.

المحور الثانى

تطوير وتحديث القضاء

<u>أهم النقاط التى أثيرت فى المناقشات حول تحديث وتطوير القضاء:</u>

1. ضرورة استقلال القضاء.

2. المفهوم: القضاء أم القضاة؟ لبد من تحيث الاثنين.

3. المساءلة:
   - وحدة الجهاز القضائى - النيابة والتحقيق - حكم القانون - التخصص - القضاء النوعى.
   - الحياد والنزاهة.
   - قواعد السلوك ومواثيق الشرف.

4. تسريع عمليات التقاضى:
   - الطرق البديلة لفش المنازعات كالتحكيم والمصالحة.
   - تطوير نظم إدارة الدعوى.

5. نوعية الأحكام.

6. اختيار القضاة :
   - معايير الجدارة والنزاهة فقط.
   - التدريب القضائى.
   - زيادة القضاة النساء فى مختلف التخصصات.

7. كلفة التقاضى.

8. نفاذ الأحكام القضائية:
- الاعتناء بالمعنيين بالعدالة من خارج القضاء.
- التبليغات.
- الطب الشرعى.

9. التعامل مع الرأى العام والإعلام ونشر الثقافة القانونية.

10. استطلاع الرأى.

11. الولوج إلى نظم العدالة.

12. تطوير أنظمة المعلومات واستخدام الوسائل العصرية.

13. إتباع قاعدة التوافق والإجماع بين الحكومة والقضاء.

14. تطبيق المعايير الدولية فى المحاكمات واحترام حقوق الإنسان - الجرائم الدولية.

15. ضرورة التعاون القضائى العربى.

16. تقوية الخدمات القضائية المساندة - التوثيق وكاتب العدل.

17. النيابة العامة - الادعاء العام.

18. ترشيد التشريع وعلاقته مع أحكام المحاكم.

19. رواتب القضاة.

20. التفتيش القضائى والمساءلة.

21. البنية التحتية لنظام التقاضى والمحاكم.

المحور الثالث
الحكومة الاليكترونية و تبسيط الاجراءات

أهم النقاط التى أثيرت فى المناقشات:

1. تناولت المداخلات فى هذا المحور تجربة المملكة الأردنية وأبرز معالمها وكذلك تجربة كل من ايطاليا وفرنسا وكوريا الجنوبية .

2. ركزت المداخلات على قضية معالجة البيانات مع ضمان الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية.

3. أبرزت التجربة الفرنسية الصعوبات التى تواجه الدول عند تطبيق نظم الحكومة الاليكترونية ولا سيما تلك التى تتعلق بالسياسات والأمور التنظيمية داخل الادارة الحكومية و كذلك الأمور المتعلقة بالشفافية والحرية الشخصية الى جانب الأمور القانونية والمالية والفنية.

4. تناولت المداخلة الكندية الأبعاد الخاصة بتطوير السياسات التنظيمية والمراحل المختلفة التى يمر بها هذا العمل.

5. بالرغم من عدم اتساع الوقت للمناقشات المتعمقة فقد أبرزت الأسئلة والتعليقات بيانا أوليا بالعوائق والقضايا التى تشغل بال معظم الدول, ولعل أهم هذه العوائق تتعلق بدرجة الاهتمام السياسى بموضوع الحطزمة الاليكترونية وقلة الموارد البشرية المدربة وكذلك قلة الاستثمارات ودوام تدفق الموارد المالية للانفاق على هذا المجال الحيوى.

6. ضرورة ادخال تعديلات قانونية لتسهيل اتباع نظم الحكومة الاليكترونية وادخال هذه النظم فى ادارة المحاكم ومجال القضاء بشكل عام.

7. ضرورة انشاء الجهاز الفنى الذى يسهر على تنفيذ وتطوير النظم واعطاء هذا الجهاز الصلاحيات اللازمة لاحداث التوافق بين الوزارات والأجهزة الحكومية والقطاع العام.

8. ضرورة وضع استراتيجية وطنية لنظم المعلومات وكذلك وضع خطة خاصة لشئون التدريب.

9. لم يتسع الوقت لمناقشة القضايا المتعلقة بتبسط الاجراءات وتطوير السياسات التنظيمية,

10. تمت دعوة الدول المشاركة الى التخاطب مع حكومة دبى لبيان التحديات التى تواجهها هذه الدول وكذلك الأولويات التى تود الدول التركيز عليها فى المرحلة الأولى من تنفيذ مبادرة الادارة الرشيدة من أجل التنمية وهى مرحلة تحليل الأوضاع القائمة فى مجال الحكومة الاليكترونية ومعرفة مواطن القصور والقوة فى هذا المجال.

المحور الرابع
دور المجتمع المدنى والإعلام فى عملية الإصلاح

<u>أهم النقاط التى أثيرت فى المناقشات:</u>

<u>أولا:</u> الإعلام:

1. يجب على المؤسسات الحكومية أن تنفتح على وسائل الإعلام لتسهيل الوصول إلى المعلومات وخلق منطلقات للمساءلة.

2. يجب أن تتحول مفاهيم الحرية وحكم القانون والمشاركة إلى وسائل عملية بما يسمح للمواطنين أن يشاركوا بفعالية فى عملية اتخاذ القرار.

3. نظرا لنقص الوضوح حول دور وسائل الإعلام فى المنطقة العربية ونقص استقلاليتها، تبرز الحاجة إلى ضرورة تحسين نوعية الإعلام لخلق صحافة ذات مصداقية تسعى دائما إلى تقصى الحقائق.

4. يجب على المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام تحسين معايير وأداء الإعلاميين عبر توفير التدريب على الأخلاقيات وقواعد السلوك وغيرها من أدوات رفع مستوى المصداقية.

5. إن وسائل الإعلام لا تستطيع العمل بمفردها، بل تحتاج إلى مشاركة المجتمع المدنى لتخطى دور الترفيه إلى توفير معلومات ذات نوعية عالية تكون ذات فائدة للمواطنين.

6. هناك حاجة لصياغة استراتيجية متكاملة لتطوير وسائل الإعلام فى المنطقة العربية، ومعالجة الثغرات التى تعانى منها الأطر التشريعية والرقابية لضمان استقلالية وسائل الإعلام عن السلطة.

ثانيا: المجتمع المدنى

1. تعزيز دور المجتمع المدنى فى إصلاح المؤسسات العامة يتطلب تأسيس علاقة مبنية على الثقة المتبادلة عبر تأمين حصول المواطن على المعلومات بشكل شفاف وفاعل.

2. للمجتمع المدنى وكذلك للدولة دور فى إرشاد المواطن وذلك عن طريق إتاحة المعلومات المفيدة وتسهيل تفعيل وتطبيق الإصلاحات التشريعية التى تساعد على ذلك.

3. العمل على إقامة شراكة بين الدولة والمجتمع المدنى عبر تحديث وتفعيل الأطر الرقابية وتنسيق أعمال الأجهزة المعنية بانشاء ومتابعة أعمال مؤسسات المجتمع المدنى.

المحور الخامس

إدارة المالية العامة

1. عرضت جمهورية مصر العربية أهم متطلبات ومحاور تحقيق الإدارة الرشيدة فى قطاع المالية العامة حتى تعمل المؤسسات العامة بكفاءة وتوفر المناخ المّمكن لتحقيق التنمية. وفيما يلى بيان مختصر لهذه المحاور:

- إيجاد مناخ يتسم بالشفافية والقدرة على المساءلة.
- تحسين أطر إدارة أموال الخزانة العامة.

- تحسين أطر إدارة الموارد العامة من أصول ومخزون ومشتريات حكومية.

- تحسين إدارة الدين العام.

- رسم سياسة المالية العامة بفلسفة اقتصادية شاملة تحقق النمو الاقتصادى والاستقرار المالى والإدارة الرشيدة للمالية الهامة.

- تطبيق آليات ونماذج اقتصادية متطورة تساعد متخذ القرار على إدارة سياسة المالية العامة وتوقع الأداء المستقبلى للمالية العامة، وتعمل فى نفس الوقت كأداة للإنذار المبكر لقياس أثر ما قد يحث من تطورات على المتغيرات الاقتصادية والمالية المختلفة.

- التأكيد على توافق مكونات السياسة الاقتصادية وذلك من خلال لقاءات دورية على المستويين السياسى والفنى.

- الاستمرار فى تعديل الدور الاقتصادى للحكومة ليتجه نحو التركيز على إرساء قواعد الاستقرار فى الأسواق والرقابة عليها، وذلك دون التخارج من الدور الاجتماعى لسياسة المالية العامة.

- تطوير المؤسسات الإرادية بالدولة ومراجعة أطرها التشريعية والإدارية والفنية وكذلك مواردها البشرية.

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال.

2. تم عرض تجارب كل من هولندا ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والكويت والولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق بترسيخ أطر الإدارة الرشيدة فى قطاع المالية العامة.

3. أكدت الدول والمنظمات المشاركة فى هذا المحور على كامل استعدادها للتعاون مع الدول العربية لتحقيق أهدافها فى هذا المجال.

4. أبرزت المداخلات من جانب وفود الدول العربية المشاركة الأولويات الإصلاحية بالنسبة لها والتحديات التى تواجهها ونلخصها فيما يلى:

- افتقار معظم الدول العربية - وان كانت بدرجات متفاوتة - للشفافية فى قطاع المالية العامة مما يعوق الاطلاع على توجهات السياسة المالية من جهة، والقدرة على محاسبة الجهات التنفيذية من جهة أخرى.

- افتقار بعض الدول العربية للآليات الرقابة المالية والقدرة على حصر أموال الخزانة، وذلك نتيجة الفصل بين الحسابات والصناديق المختلفة، وكذلك حصر الانفاق العام نتيجة الفصل بين الموازنات الاستثمارية واتباع نظم محاسبية مختلفة لكل منهما.

- انعزال عملية اعداد الموازنة عن متغيرات الاقتصاد الكلى من جانب، وعن مشاركة باقى عناصر المجتمع المدنى من جانب أخر.

- الافتقار لوجود أطر ونماذج تساعد على التوقع الاقتصادى وعدم وفرة الخبرات البشرية فى هذا المجال.

- الاحتياج الأكيد لرفع وتطوير الإطار المؤسسى لقطاعات المالية العامة والمصالح الايرادية بوجه خاص بحيث يشمل هذا التطوير كافة الجوانب التشريعية والإدارية والفنية، وكذلك رفع مستوى الموارد البشرية والمالية المتاحة لدى هذه المؤسسات.

- حاجة أعضاء السلطة التشريعية للمعونة الفنية القادرة على تحليل أداء القطاع المالى والمساعدة فى الرقابة على تنفيذ ما سبق أن وافقوا عليه.

- أبرز بعض ممثلى المجالس التشريعية عدم كفاية معايير الإفصاح المعمول بها فى دولهم مما يعوق قيامهم بالدور الرقابى بالقدر المطلوب.

- عبرت بعض الدول عن ضرورة الانتقال للعمل بنظام موازنة الأداء. إلا أن بعض الدول أوصت بأهمية إعداد المناخ المؤسسى والفنى اللازم لإنجاح تطبيق هذا النظام.

- إن التدرج فى التطوير له ميزاته، ولكن هناك من يخشى أن يستخدم هذا التدرج كذريعة لتجنب مواصلة الإصلاح المطلوب.

- أكد الجميع على أن الدعم السياسى لأى إصلاح والرغبة الأكيدة على المستوى التنفيذى هما الشرطان الأساسيان لتحقيق أى جهود فى هذا الاتجاه.

- أكدت الدول العربية على أهمية توفير المعونة الفنية من قبل الدول والمنظمات الشريكة فى هذا المحور.

- أعطت الدول العربية الآولوية للإسراع فى إقرار الأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لمكافحة الفساد بكافة أشكاله.

المحور السادس

توفير الخدمات العامة والشراكة
بين القطاعين العام والخاص

<u>أهم النقاط التى أثيرت فى المناقشات:</u>

أولا: <u>التحديات</u>

1. الحواجز النفسية التى لا تزال تعوق الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
2. عدم وضوح السياسات والرؤى وطغيان الأهداف المالية على الاعتبارات الأخرى.
3. تدنى نوعية الخدمات العامة فى بعض الحالات وضعف البنى التحتية (الاتصالات، النقل، الطاقة والمياه).
4. ضعف الاستثمار الأجنبى فى البلدان العربية وكذلك ضعف الأسواق المالية.
5. تعقيدات الإطار القانونى وعدم وضوحه بما فيه الكفاية.
6. وجود الاحتكارات العامة والخاصة.
7. ارتفاع كلفة تقديم الخدمات العامة وعدم تمكن المواطن من الحصول على هذه الخدمات اليكترونيا.
8. قلة المعرفة حول الأساليب والمناهج الناجحة فى مجال تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
9. ضعف الكفاءات والخبرات لدى العاملين.
10. ضعف التدريب فى مجال تأطير الشراكة.

ثانيا: <u>الأولويات</u>

1. توضيح السياسات والأدوار الخاصة بالشراكة وتبسيط المفاهيم وتجريدها من المضامين الأيديولوجية وتوضيح أهدافها.

2. تطوير الإطار القانونى والتنظيمى للشراكة مع الحرص على ضمان حد أدنى من الاستقرار فى القواعد السياسات التنظيمية.

3. تطوير ودعم الهيئات التى تصيغ النظم.

4. تطوير صّيغ التشاور مع كل الأطراف المعنية بالشراكة وخاصة مع المستهدفين من المرافق العامة وذوى الحاجات الخاصة (المعوقين، المسنين....).

5. تكريس الشفافية فى تنظيم عمليات ا شراك القطاع الخاص من خلال:
   - إعلان سياسية واضحة للدولة فى هذا المجال.
   - اختيار وانتقاء المقاولين وفق إجراءات تنافسية معلنة تضمن تكافؤ الفرص.

- توفير المعلومات حول كرا سات الشروط واعطاء الجهات متسع من الوقت لتقديم عروضها.

6. الالتزام بضمان مستلزمات المنافسة.

7. تعزيز التعاون وتبادل الخبرات فى مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى البلاد العربية وبين هذه البلدان والدول الرائدة فى هذا المجال.

8. تطوير نظام المعلومات ونشر المعارف الخصوصية حول تقنيات وأنماط إشراك القطاع الخاص.

9. انشاء مرصد اليكترونى لرصد التجارب الناجحة ونشرها.

10. وضع برنامج خصوصى لتكوين وتدريب الكفاءات الإدارية فى هذا المجال.

ثالثا: <u>الفرص والمجالات التى يمكن فيها تطوير مساهمة القطاع الخاص لتوفير الخدمات العامة</u>

1. البنية التحتية (طرق - موانى - مطارات).

2. المحافظة على البيئة (تطهير المياه - النظافة - إعادة استخدام الفضلات الصلبة وغيرها).

3. إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية.

4. توزيع المياه الصالحة للشرب ومياه الرى.

5. خدمات التربية والتدريب والرياضة والثقافة (رياض الأطفال - المسارح - قاعات الرياضة ...)

6. الخدمات الصحية والاجتماعية (المصحات - بيوت رعاية المسنين ...).

7. وساءل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة (الهاتف - الهاتف الجوال - الانترنت ...).

8. الإعلام (التلفزة - المحطات الإذاعية).

9. تهيئة المناطق الصناعية والحدائق التكنولوجية.

10. مراكز البحوث والدراسات والتطوير التكنولوجى.